ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

دور التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

د.على منصور عطية

محاضر– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة اجدابيا

المستخلص:

أهتم البحث بصفة أساسية تحليل دور التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد صياغة نظرية للعلاقة بين التخطيط الماليزي –و رصد خطوات التجربة– التي ساهمت في تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، واستخلاص الدروس المستفادة منها. واستخدم البحث المنهج المقارن من خلال بيان واقع الاقتصاد الماليزي والليبي قبل وبعد تجربة التنمية وامكانية الاستفادة منها. وتوصل البحث في ضوء نتائج التجربة الماليزية أنه بالرغم من أن ليبيا اعتمدت على نظام التخطيط لتحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يعاني العديد من النقائص سواء من خلال اعتماده على مداخيل صادرات الطاقة، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها، ولعل التجربة الماليزية التى اهتمت بالإنفاق في مجال الطاقة البشرية وبأسلوب التخطيط الذي يختلف تماماً عن النموذج السابق– ليبيا– الذي تتوافر فيه الموارد المالية فمن الضروري أن يكمل كل منهما الآخر وهذا محور اهتمام الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

1. مقدمــة الدراســة

لا شــك أن كل الأنظمة والسـياسـات الاقتصـادية المتبعة تهدف في مجملها إلى تحقيق مسـتوى رفاهية أعلى لأفراد المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز فكرة تحقيق مسـتويات ملائمة من الاسـتقرار الاقتصـادي للدول، حيث يُعتبر الاسـتقرار الاقتصـادى الكلي Macroeconomic Stability أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصـادى في الأجل الطويل، ولعل وجود تداخل وتشابك وثيق بين المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي هو ما يؤدي إلى اختلاف الرؤى حول مفهوم الاسـتقرار الاقتصـادي فبعض الاقتصـاديين يرون أن تحقيق الاسـتقرار يتمثل في رفع مسـتويات التشـغيل لأقصـى مسـتوى ممكن للموارد المتاحة بالدولة، والبعض الآخر يرى أن الاسـتقرار يتمثل في السـياسـات التي تركز على اسـتقرار المستويات العامة للأسعار وعلاج مشكلات التضخم، وبشكل عام يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المقترن بمعدل نمو حقيقي جيد مع تجنب التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار، أى أن الاسـتقرار الاقتصـادي الكلي يتضـمن مزيجا من التوازن الداخلي والخارجي مقترناً بتحقيق مسـتوى ملائم من التشـغيل والنمو الاقتصـادي المرتفع وتراجع معدلات التضـخم. ومن ثم، فإن أية سـياسـة اقتصـادية يجب أن تعمل على تحقيق أربعة أهداف عامة تتمثل في: اسـتقرار المسـتوى العام للأسـعار، وتحقيق مسـتوى مرتفع من التشـغيل، وتحسـين أوضاع ميزان المدفوعات بالتخفيف من حدة العجز، وتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي[1].

وفي هذا الإطار تبرز **أهمية** هذه الورقة البحثية حيث تهتم بدراسـة المتغيرات الاقتصـادية على المسـتوى الكلي التي من شـأنها تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي للاقتصـاد الليبي بمفهومه السـابق الإشـارة إليه، خاصـة وأن الاقتصـاد الليبي يُعد من الاقتصـاديات الهشـة نظرا لكونه يعتمد في المقام الأول على عوائد النفط، والذي تتعرض أسـعاره لتقلبات واسـعة النطاق وتتأثر تبعا لذلك الدولة بهذه التقلبات، كما أن غياب الرؤية الاقتصـــادية الواضـــحة لفترة طويلة كان ســـببا في اتباع سياسـات خانقة لمناخ الأعمال والاسـتثمارات في الاقتصـاد الليبي مما أدى إلى تدهور الأوضـاع الاقتصـادية خاصـة على المســـتوى الكلي، كما أن مســـتويات الدعم المرتفعة التي كانت تقدم للمواطنين لا تؤكد إلا على ضـــعف النموذج الاقتصـادي الكلي الليبي وانخفاض مسـتويات التشـغيل والإنتاج، وفي هذا الإطار تناولت الدراسـة **التجربة الماليزية** في تحقيق مسـتويات جيدة من الاسـتقرار الاقتصـادي من خلال التخطيط الاقتصـادي، ونقاط القوة التي ارتكنت إليها سياسات هذه الدوله في الاستفادة من هذه الخطط وبحث أسباب إخفاق الدولة الليبية في الاستفادة منها.

2. مشكلــة البحث:

تكمن المشـــكلة البحثية بالنظر إلى حالة الدولة الليبية الحالية في مواجهة التحديات الدولية والاقليمية لعزيز حالة الاستقرار الاقتصادي ، ومن خلال التركيز على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية بوجه عام والتخطيط الاقتصادي بوجه خاص باعتباره احد العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي بأبعاده الرئيسة في الآجل الطويل، وارتباط التخطيط الاقتصـــادي بالإيرادات النفطية باعتبارها المصـــدر الأول للتمويل، ومن ثم تعرض حجم الإنفاق الاســـتثماري للتقلب ارتفاعاً وانخفاضـــاً مع أســـعار النفط، الأمر الذي يؤثر على فاعلية التخطيط الاقتصـــادي في تحقيق الاســـتقرار

([1]) محمد سعيد بسيوني الجراوني، "محددات الاستثمار في مصر في الفترة من 1975-1997"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (2002)، ص100.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الاقتصادي.ومن ناحية أخرى، فإن الأهمية التطبيقية للدراسة تستمد من تحليل التجربة الماليزية والتجربة الليبية في وضع البرامج الاقتصادية، وذلك نظراً للتباين الكبير بين دور كل منهما في تحقيق أبعاد الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم التركيز على اختيار اهم المقترحات اللازمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

حيث تتمثل المشكلة البحثية في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:

ما أهم المقترحات اللازمة لتعزيز تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، في ضوء الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ؟

3. فرضية البحث:

ان الفرضية مفادها ان وجود التخطيط الجيد واستهداف تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال النموذج التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول الى المستوى المرموق الذي تمتاز به،اذ وجد هذا التخطيط قاعدة للتطبيق في البلاد فضلا عن الاعتماد على قيم الاسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل مما دفعها للتقدم في الداخل والخارج متظافرة مع القيم الاسيوية، اذا النموذج الاقتصادي التنموي الماليزي نموذجا يحتذي، في معالجة اهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول النامية، ويمكن الاستفادة من تلك التجربة ليبياً للنهوض باقتصاداتها من الجمود والتبعية.

4. هدف البحث:

يستهدف البحث بصفة أساسية تحليل دور التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين التخطيط الماليزي والاستقرارالاقتصادي، وذلك من خلال رصد خطوات التجربة الماليزية التي ساهمت في تحقيق وتعزيز الاستقرارالاقتصادي، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

ب- بيان ودراسة وتحليل التجربة التنموية في ماليزيا على مستوى الانشطة الاقتصادية المختلفة وبيان واقع الاقتصاد الماليزي والليبي قبل وبعد تجربة التنمية وامكانية الاستفادة منها.

ت- وضع مقترح لتفعيل (تعزيز) الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، في ضوء نتائج التجربة الماليزية.

5. منهج وتقسيم البحث:

تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج المقارن لاختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافها. وقد تم استخدام المنهج المشار إليه أولاً لتحليل التجربة الماليزية. في حين تم استخدام المنهج المقارن لرصد الخطط التي ساهمت فيها تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بهدف التوصل لبعض النتائج للاستفادة بها في اقتراح آليات تفعيل الدور التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وبغية تحقيق اهداف البحث فقد قسم البحث الى ثلاث محاور اساسية تناول الاول منهما التجربة التنموية الماليزية وتضمن واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد التجربة وتضمن ايضا البرامج التنموية الماليزية اضافة الى عوامل نجاح التجربة الصناعية في ماليزيا وتناول ايضا الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا وتضمن ايضا التنمية البشرية في ماليزيا من حيث التعليم والصحة، اما المحور الثاني ركز على اهم دور التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحور الثالث ركز على المقارنة بين الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الليبي في ضوء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.بينما يعرض المحور الرابع الدروس المستفادة من التجربة التنموية الماليزية والمقترح لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. ويمكن تحليل التجربة التنموية الماليزية من خلال التقسيم التالي:

أولاً: بعض ملامح التجربة التنموية الماليزية.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

ثانياً: دور التجربة التنموية الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: نظرة مقارنة بين الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الليبي في ضوء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: الدروس المستفادة والمقترحات.

أولاً: بعض ملامح التجربةالتنموية الماليزية :

اختلف برنامج التنمية في ماليزيا رغم تطبيقها لنموذج المزج بين اقتصاديات السوق والتخطيط المركزي حيث كان التحدي الرئيسي هو إحداث تنمية منفتحة على العالم الخارجي والتفاعل مع الاقتصاد دون فقدان السيطرة الوطنية على مفاتيح الاقتصاد أو تعرض البلد لمخاطر التبعية الاقتصادية والعولمة التي تجلبها معها الاستثمارات الأجنبية. والواقع أن لتجربة ماليزيا أهمية وخاصة بكونها بلداً إسلامياً يتشابه في كثير من جوانبه مع البلدان النامية خاصة العربية، والتعمق في دراسة التجربه ضرورة[1]، وذلك من خلال استعرض استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية ومراحلها والخطط التنموية في اطار ابراز دور الدولة في مختلف المراحل.

أ- استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية:

من أهم الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار "اليابان" كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام 1981م حتى 1991م، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر علي مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وإتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعى خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق أسيا والمدافع القوى عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيار الذين أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليها عنق الزجاجة[2]، إلا أن ذلك لم يمنع وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

جاءت التجربة الصناعية والاقتصادية الماليزية ثمرة سنوات طويلة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والأهم من ذلك مواجهة التحديات الخارجية، وترى مؤسسات التخطيط والتنمية بماليزيا أن الأخذ بالتجربة اليابانية لم يكن تقليدا محضا بل اختيارا وانتقاءً لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح خاصة وأن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان، وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، وتمثل ذلك الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكارا عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

لقد أصبحت ماليزيا قاعدة صناعية أساسية للمنتجات اليابانية التي أغرقت الأسواق ونافست الصناعات الأوربية باهظة التكاليف، فكانت المصالح مشتركة بين ماليزيا واليابان التي وجدت في الأولى فرصة لاستغلال الأيدي

([1])عبدالمطلب عبدالحميد، "**نماذج تنموية معاصرة –النموذج التنموي الماليزي – النموذج التنموي الصيني – النموذج التنموي التركي – النموذج التنموي المكسيكي – النموذج التنموي المصري والبحث عن نموذج تنموي جديد بعد ثورة 25 يناير 2011**"، الطبعة الأولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013): ص19.

([2]) عمرو محي الدين،"**أزمة النمور الآسيوية – الجذور والآليات والدروس المستفادة**"، الطبعة الاولي، دارالشروق،القاهرة،(2000):ص ص 32 - 33 .

([3]) عمرو محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20 – 22 .

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا للحصول علي موطء قدم في تحقيق نقلة صناعية علي المدى الطويل[1]، وكان ذلك بفضل سياسة الدولة التى استطاعت أن تقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت علي الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم التنموية الغربية التي تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الأيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الحقيقة الفعالة، فكانت سياسته الاتجاه شرقا إلى اليابان كمحطة رئيسية.

ب–مراحل استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية:

يمكن تتبع مراحل استراتيجيات التنمية في ماليزيا من خلال الخريطة الإيضاحية التالية، وقد وضعت مؤسسات التخطيط والتنمية الماليزية عدداً من الاستراتيجيات لتحقيق التنمية تتلخص في النقاط الآتية:

شكل (1)

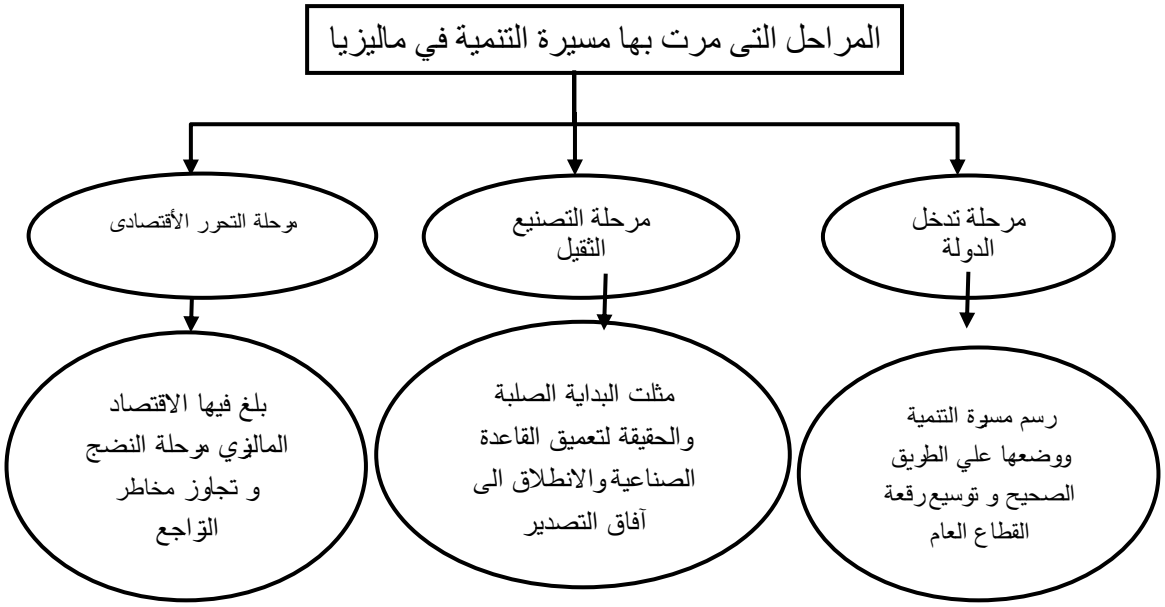

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، ص20.

- التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.
- امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020م.

[1] يوسف محمود وآخرون، الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد 1، جامعة تشرين، (2008): ص ص 214 -215.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- التنوع الكبير في البيئة الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي "الصناعات الاستهلاكية – الوسيطة – الرأسمالية".

- انتهاج استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشرى أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية والمادية المتاحة.
- الاستفادة القصوى من موقع ماليزيا الجغرافي المركزي كبوابة السوق الأسيوي كعامل جذب لشركات الاستثمار التي تتحرى عن فرص مربحة خارج الحدود[1].
- الاهتمام بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشرى الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أم من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملايين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلا عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلا عن العواقب الوخيمة اجتماعيا وسياسيا[2].
- التزام الحكومة بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وإشراكهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها[3]. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب[4].

– **ولمناقشة دور الدولة في الاقتصاد نجد ان التجربة الماليزية ركزت على أمرين هما:**

- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا : تتم من خلال القنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشات لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
- التمويل الاقتصادي الإسلامي في ماليزيا : ويمكن تحديده في الآتي:
  - نظام المرابحة الإسلامية هو نظام عادل وآمن وهو يفتح المجال لاستثمار المال بشكل حقيقي، كما يقوم علي تقاسم الربح والخسارة ولذلك فإن الطرفين لا بد أن يتأكدوا من إمكانية أن يحقق المشروع ربحا.

([1]) سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013)"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 6و9، القاهرة، ربيع (2015): ص ص46–48.

([2]) عبدالحافظ الصاوى، "قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، **مجلة الوعي الإسلامي**، الكويت، العدد 451، (2002) ص 56.

([3]) Kaleem, Ahmad. "Modeling monetary stability under dual banking system: the case of Malaysia." **International Journal of Islamic Financial Services** ,vol 2.No 1 (2000)pp:21-42.

([4]) عبدالمطلب عبدالحميد، نماذج تنموية معاصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- المشروعات الاقتصادية يتم دراستها قبل المخاطرة بالتمويل، ذلك أن الذي يحصل على القرض بفائدة لا يعنيه كثيرا أن يدرس المشروع فهو في النهاية لا يلتزم إلا بدفع الفوائد على الدين.
- نظام المرابحة الإسلامية يقيم اقتصادًا حقيقيًا في مشروعات تنموية تؤدى إلى زيادة قوة الدولة، ومعالجة مشكلة البطالة وزيادة التنافسية والتقليل من الاحتكار[1].

وأخيراً فإن البنك المركزي الماليزي من خلال القوى السياسية الداعمة في الدولة الماليزية، يعمل علي التصدر لأن يكون حلقة الوصل بين الشرق والغرب للمالية الإسلامية، بخطوات مدروسة وبطريقة عملية ومهنية تضمن لهذه الصناعة الفتية رافدًا علي المستويين القريب والبعيد وبدراسات أكثر واقعية ومنطقية، تعتمد علي تحليلات إحصائية إقليمية وعالمية لمد الصناعة بكل ما تحتاج إليه من دعم سواء علي الصعيد التنظيمي والتشريعي أم علي صعيد القوى العاملة المدربة بنظرة إسلامية الجذور عالمية الرؤية، إنّ النظام الاقتصادي الماليزي قائم علي دعم النظام المالي التقليدي إضافة إلى النظام المالي الإسلامي، ويحاول التزام الحيادية في ذلك من حيث الأنظمة والتشريعات والضرائب[2].

ج- الخطط التنموية للتجربة الماليزية:

بدأت أولى الخطط في منتصف الخمسينيات إلى بداية الستينيات من القرن الماضي وكانت تهدف إلى تطوير البنية التحتية حيث وضعت الخطة الخمسية الأولى لماليزيا للفترة (1966 – 1970م)، والخطة الثانية (1971 – 1990م) الأسس اللازمة للتحول من صناعات الإحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجهة للتصدير[3]، وقد تم صياغتها لتتناسب مع مراحل السياسات الاقتصادية التنموية علي النحو التالي:

1. المرحلة الأولى: السياسات الاقتصادية للفترة (1971 – 1990م) :

حيث ركزت المرحلة الأولى علي التقليل من التباينات الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية السكان الملاويين[4]، ومن أجل ضمان الاستقرار الوطني من خلال هدفين (خلق فرص عمل والقضاء علي الفقر، إعادة هيكلة المجتمع بنظره تضمن القضاء علي الربط بين الوظيفة الاقتصادية والأصل العرقي).

كما زادت حصص التوظيف والعمل للسكان الأصليين إلى حد كبير خلال هذه المرحلة. وقد أظهرت الإحصاءات أن نجاح تلك السياسة أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة حيث ارتفع فيها نصيب شعب الملايو (الماليزي) من الناتج القومي 24% عام 1970م إلى 30% عام 1990م، إضافة إلى زيادة نسبة المجتمع من الطبقات المتعلمة من مهندسين وأطباء ومحاسبين من نسبة 5% عام 1970م إلى 29% عام 1990م وحققت تلك الفترة استدامة في الصادرات الرئيسة والتي تضمنت المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الثقيلة. ومع تبنى السياسات الاقتصادية الحديثة أصبحت الخطط الاقتصادية أكثر فاعلية وتمثل الخطط الخمسية المختلفة جزءا من الخطط

([1]) سحر أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

([2]) Kassim, Salina H., M. Shabri Abd Majid, and Rosylin Mohd Yusof. "Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: Evidence from Malaysia." **Journal of Economic Cooperation and Development**, Vol. 30.(1) (2009) pp: 41-58.

([3]) Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor. "Relationship between national product and Malaysian government development expenditure: Wagner's law validity application." **International Journal of Business and Management,** Vol.13, No.8, (2018):pp88-89**.**

([4]) هم سكان ماليزيا **Malays** الأصليين. (برنامج يعتمد على استمرار الوحدة الوطنية).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

طويلة المدى التي امتدت إلى عشرين عاما حيث تضم أربع خطط خمسية يبرز خلالها دور الدولة في التخطيط التنموي الاقتصادي[1].

جدول (1) الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الأولى)

بيان الخطط	الهدف منها
الخطة الأولى من 1966 إلى 1970	– بعد حصولها على الاستقلال 1957(هدفت لتطوير البينة التحتية)
الخطة الثانية من 1971 إلى 1975	– رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر.وتضييق الفجوة بين المالاويين والصينيين وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد الماليزي من إجمالي الناتج القومي.
الخطة الثالثة من 1976 إلى 1980	– تطوير التعليم وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استمرار المعاملة التفضيلية للماليزيين. – الاعتماد علي رأس المال البشرى وعدالة توزيع الثروة. – زيادة ملكية الأصول للشعب الماليزي من خلال شراء أسهم في الشركات الكبرى
الخطة الرابعة من 1981 إلى 1985	– وضع استراتيجية للتصنيع من خلال الأسس اللازمة لصناعات إحلال محل الواردات والصناعات الموجهة للتصدير.
الخطة الخامسة من 1986 إلى 1990	– تقليل نسبة الفقر إلى أن وصلت نسبته إلى 2.5% في نهاية فترة هذه الخطة. – ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي إلى 30% عام 1999م. – زيادة في طبقات المتعلمين حيث وصلت النسبة إلى 29% من المجتمع الماليزي.

المصدر: عبدالمطلب عبدالحميد، **نماذج تنموية معاصرة**، الدار الجامعية،2013، ص-ص 27-29

سحر أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

كما نجحت الحكومة الماليزية في تحقيق أهداف اجتماعية خلال المرحلة الأولى من الخطط التنموية[2]:

- **إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة** : زيادة نصيب المالاوى من 2.4% من الإجمالي 5.6 مليار دولار من عام 1970 إلى حوالي 12.5% من إجمالي 32.4 مليار دولار عام 1980، ثم ارتفع إلى 17.8% من إجمالي 76.1 مليار دولار عام 1985م، وهكذا تتزايد نسبة الملاويين أي السكان الأصليين.
- **ملكية الأصول للشعب الماليزي** : حيث تضاعفت ملكية الأصول من 24% عام 1970 إلى حوالي 30% عام 1990. ويوجد 7 مليون من إجمالي 12 مليون يملكون أسهم حصص في الشركات الكبرى ملكية الأصول للأجانب انخفضت من61% عام 1970إلى 30% عام 1990م.

2. المرحلة الثانية: سياسة التنمية الحديثة 1991-2000:

شكلت الخطة طويلة الأجل نواة المرحلة الأولى للاستعداد لرؤية البلاد 2020م في تحقيق الدولة الحديثة المتقدمة ومهدت الطريق لتطبيق سياسات التنمية الجديدة، وما زالت محتفظة بالأهداف الواسعة للسياسة الاقتصادية،

(1) يوسف محمود، **مرجع سبق ذكره**،223 .

(2) زياد أبو فحم، "**دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي**"، مؤسسة الثقافة للنشر،الامارات العربية المتحدة، (2008)، ص62.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

وركزت أكثر علي الفقر، وأكدت علي التطوير السريع لنشاط مجتمع صناعى وتجاري للسكان، وكان الاعتماد الأعظم في هذه المرحلة علي القطاع الخاص لإنجاز هدف إعادة الهيكلة وتقوية تنمية الموارد البشـــرية، ومن أهداف هذه الخطة إنشاء معهد ماليزي للميكرو الكترونيات تملكه وتديره الدولة أسوة بالمعهد الكوري والمعهد التايواني[1].

جدول (2) الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الثانية)

بيان الخطط	الهدف منها
الخطة الاولى من عام 1991م إلى 1995م	– حتمية الدخول لميادين ومجالات اقتصـــاد المعرفة دون انتظار يحمل ماليزيا تكلفة عالية تمثلت في فقدان تنافســـها مع الدول المتقدمة وفقدان فرص اللحاق بالتقدم.
الخطة الثانية من 1996م إلى 2000م	– توليد نمو بشكل ذاتي من خلال تنمية الاستثمار الوطني. – إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية. – تدخل الدولة في إنشاء مشاريع للقطاع العام وتولى إدارتها. – تبنى ســـياســـات تنموية حاسمة للقطاع الخاص وذلك من خلال استخدام سلطة الترخيص – والموازنة – النظام الضريبي – والحوافز المالية. – استمرار المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال الدعم المقدم لخدمة التعليم.
الخطة الثالثة للفترة من 2001م إلى 2005م	– التنافسية لمقابلة العولمة والتحرير الاقتصادي. – دعم علاقات التشـــابك القطاعي من خلال التوســـع المســـتمر في الصناعات الوسيطة والمساندة وترشيد الواردات الصناعية. – تنمية المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة ورفع تنافســـيتها وبخاصـــة الصناعات الريفية اليدوية، الغذائية. – دعم إقامة تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار البيئة بهدف تقوية النمو في الأجل الطويل
الخطـة الرابعـة من عـام 2006 إلى 2010	– دفع القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المصنعة داخليا والتسويق العالمي لها. – دعم البنية التحتية للنشـــاط الاقتصـــادي بمبلغ 2.6 مليار ريجنت وتطور القيمة المضـــافة في قطاعات الزراعة والخدمات بمعدل نمو مستهدف 6.7%.

المصدر: –عبدالمطلب عبدالحميد، **نماذج تنموية معاصرة**، الدار الجامعية،2013،ص–ص 30–31

– يوسف محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 224

– زياد أبو فحم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص61–62.

3. المرحلة الثالثة: التحرر الاقتصادي (رؤية 2020):

وهدفت هذه المرحلة إلى تحرير الاقتصـاد والانفتاح علي الاقتصـاد العالمي مع وجود ضـوابط تضـمن مقومات الوطنية الاقتصادية وقد أدت سياسات هذه المرحلة إلى :

(1) المرجع السابق، ص59.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- تنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البيئة التحتية للاقتصاد الماليزي.
- إحداث مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة آسيا.
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوى الأصول المالاوية.
- الاهتمام والتركيز علي استقدام واستخدام الشركات العابرة للقوميات أي المتعددة الجنسيات للمساعدة في تحقيق الأهداف السياسية لإعادة هيكلة المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

وقد أفرزت تلك الخطط الخمسية الناجحة المتعاقبة كيانا اقتصاديا ذاتي التنمية فعند تعرضها للأزمة المالية عام 1997م، 1998م كانت الدولة الأسيوية الوحيدة التي رفضت مساعدة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي واتخذت إجراءات حمائية للحفاظ علي معدلات النمو بها بالرغم من فقدان العملة الماليزية نصف قيمتها[2].

ثانياً: دور التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي:

نجحت الحكومة الماليزية التي خططت لتجعل من ماليزيا بلدا صناعيا بالكامل عام 2020م في اجتياز الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بماليزيا وبعدد من اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا منذ عام 1997م، وأدت هذه الأزمة إلى فقدان العملة الماليزية (الرينجت) نصف قيمتها، إلا أن الحكومة الماليزية استطاعت وخلافا لجميع توقعات الخبراء وفي أقل من عامين فقط من إخراج الاقتصاد الماليزي من أزمته ووضعه مجددا ليس علي طريق الانتعاش البطيء، ولكن علي طريق النمو وبمعدلات مرتفعة قياسا بالدول التي تعرضت للأزمة، ولعل أهم ما يميز النجاح الاقتصادي الماليزي هو أنه تم دون أي مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ووصفاتهما الإصلاحية التي ثبت إخفاقها في العديد من الدول النامية[3].

أ- الإجراءات الحمائية العاجلة التي اتخذتها الدولة الماليزية، والتي تضمنت ما يلي:

- تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار (الدولار = 3.8 رينجت)، ومنع تحويلها إلى الخارج.
- فرض قيود علي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا.
- خفض الإنفاق العام.
- فتح الشركات والمؤسسات المراد خصخصتها أمام الماليزيين وليس أمام الشركات الأجنبية، وتقديم إعفاءات ضريبية مشجعة.
- وتمسكت الدولة الماليزية بتطبيق هذه الإجراءات، لسببين[4]:

السبب الأول: لأنها كانت ناجحة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة منها، وخاصة في وقف تدهور قيمة العملة، ووضع البلاد على طريق النمو والتقدم الاقتصادي من جديد، فقد حفزت السياسات المالية

(1) www.mida.gov.my الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي.

(2) عبد الرحيم عبد الواحد، "**مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية**"،الطبعة الأولى، دار الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، (2003)، ص12.

(3) عمرو محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص13 – 14.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

والحوافز الضريبية التي طبقت خلال هذين العامين الطلب الداخلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري.

السبب الثاني: منع أي محاولات جديدة للمضاربة على العملة وتخفيض قيمتها.

ب– استراتيجيات مواجهة الأزمة المالية عام 1997م :

من الوسائل التي تبنتها الدولة الماليزية لتحقيق النهوض من كبوة الأزمة المالية وفي الوقت نفسه المحافظة علي الإنجازات التي تحققت بعد ذلك، إقرار الكثير من الخطط والبرامج ودقة تنفيذها وتغليب المصلحة العامة علي المصالح الفردية، وبخاصة ما طرحته من خطة خمسية اقتصادية عقب الأزمة بدأت عام 2001م حتى 2005م تحت شعار "نحو تحقيق تنمية ثابتة وقابلة للتكيف" التي هدفت إلى الوصول بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى 7.5% سنويا، مقابل 4.7%، من خلال فترات الخطة السابقة عليها "1996– 2000م"، وبعد انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي عام 98 من جراء الأزمة[1].

وقد تضمنت هذه الاستراتيجيات تجسيدا لسياسة جديدة للتحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها مهاتير محمد للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية.

- استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلى والسياسات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلى ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى 17.779 رينجكات ماليزية "الدولار = 3.80 رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى 2.7% مع انتهاء فترة الخطة عام 2005[2].
- تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازنا بين الجماعات العرقية، واستمرار أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1% في 2005م، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.
- تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمار وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة 9.1% سنويا خلال الخطة السابقة، ينمو بنسبة 8.9% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاع الخدمات والزراعة بنسبة 7.7% و3% فقط علي التوالي[3].
- توسيع استخدامات "تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزا إقليميا ودوليا لخدماتها وإنتاجها، مع العمل علي توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية،من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية[4].

ج– مصادر تمويل الإنفاق العام في ماليزيا:

([1]) علي أحمد درج،"التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، **مجلة جامعة بابل** – العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد 23، العدد 3،العراق، (2015)، ص 1363 .

([2]) سحر أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 55 .

([3]) عبدالمطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 36 .

([4])Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor, **Op. Cit**. PP 92

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

تشمل مكونات الموازنة السنوية في ماليزيا علي الآتي [1]:

1- نفقات تشغيل وتغطى بالكامل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

2- نفقات تنمية تمويل من دين الحكومة سواء كان محلياً أو خارجياً وتوزع كالآتي :

20% من الموازنة السنوية موجهة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية وإدارية من 40% إلى 50% مخصصة للتنمية الاقتصادية.

ولا يظهر رأس المال الأجنبي المباشر في الميزانية السنوية حيث يخصص لدفع وتنمية القطاع الصناعي.

وكنتيجة تركز السياسة الاقتصادية الماليزية في الفترة 2006– 2010م على تطوير القيمة المضافة في قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة. فبينما يتحدد قطاع الصناعة معدل نمو سنوي مستهدف 6.7% سنويا، فأنه سيستمر في التحول إلى الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والمكون المعرفي الأكبر والتي تمكن من قيمة مضافة أعلى في مختلف الصناعات.

ومع تركيز الخطط الماليزية علي الصناعة، فقد استهدفت السياسة الاقتصادية الماليزية أن ينمو قطاع الزراعة خلال نفس الفترة بنسبة 5% وإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليكون القاطرة الثالثة للنمو الاقتصادي وإزالة سوء الفهم الذي ينظر إليه علي أنه نشاط منخفض القيمة المضافة، حيث تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للمجتمعات الريفية في ماليزيا علما بأن نحو 37% من الماليزيين يعيشون في مناطق ريفية.

ثالثاً: نظرة مقارنة بين الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الليبي:

التجربة الماليزية في التنمية تُعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم النامية والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية, فدولة ماليزيا حققت نجاح كبير في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية, فقد نجحت في التوفيق بين اتجاهين:

الاول : الاندماج في اقتصاديات العولمة.

الثاني : الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

إن نهج الاقتصاد الماليزي المتميز استطاع الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام (1997), إذ لم تخضع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها بل استطاعت علاج أزمتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد المالية والنقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية.

حيث ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يركز على الإنسان في النشاط التنموي, اذ أكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الانتاجية, ويُعد فكر رئيس وزراء ماليزيا الأسبق (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز

(1) سحر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46 – 50

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا على أقل تقدير، وعكست التجربة الماليزية قدرة الدولة في الاعتماد على الذات ولم يتحقق ذلك الا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساسي في الاستقرار الاقتصادي.

كما يُعد التنوع العرقي في المجتمع الماليزي مصدر إثراء لا هدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة (اسيان) التي أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصادات العالمية.

أ- فكرة موجزة عن أهم التطورات الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد الليبي:

- **الفترة (1986 – 2000م):**

على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا، فهي تمتلك اقتصاداً يُعد من أقل الاقتصاديات تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط بشكل خاص. ففي أوائل السبعينات، نجد أن ليبيا وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا اشتراكياً حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة – معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي – من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية عام 1986م وحققت ليبيا نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن معدلات التشغيل. وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986م وفرض الحصار الاقتصادي.هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الليبي في بداية التسعينات مما لزم لجوء السلطات إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية خاصة في جانب النفقات العامة، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة وعلى هذا اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة، وفرض قيوداً صارمة على التجارة الخارجية، وشاعت فيه قيود الأسعار، وكثُرت أشكال الدعم، وغياب القطاع الخاص بشكل شبة كامل.

وأدى تدخل الحكومة الحاد في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، وهشاشة أوضاع الاقتصاد على المستوى الكلي، فضلا عن زيادة تأثر الاقتصاد بالصدمات الاقتصادية الخارجية. وكان ضعف كفاءة الحكومة من المعوقات الأخرى أمام التنمية الاقتصادية. وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينات نتيجة للعقوبات الدولية التي فُرضت على الدولة. وهذه الفترة تنعكس في المرحلة الأولي للدراسة (1986 – 2000م)[1].

- **الفترة من (2001 – 2010م):**

تأثرت ليبيا كغيرها من الدول النامية بالأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا والتي ظهرت في الفترة (1997 –1999م) تأثيراً سلبياً انعكس على الأداء الاقتصادي الليبي بنهاية الفترة، حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد بالدولة. وفي المقابل تحسن الأداء خلال الفترة الثانية نسبياً على الرغم من تعرض الاقتصاد الليبي لعدد من الصدمات، ومن أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ثم

(1) صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الإحصائي، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2 مارس، 2006)، ص3.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

انتقل الاقتصاد إلى التحسن التدريجي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في المقام الأول مع ارتفاع مستويات الطلب العالمية عليه، خلال الفترة (2003-2008م)، أي أن التحسن في الأداء الاقتصادي ليس بسبب إجراءات اقتصادية ذاتية بالاقتصاد الليبي، بل بسبب الإصلاحات سالفة الذكر مهدت لدخول ليبيا في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول، وانتعاش الخزينة العمومية : مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2000-2009م، ولهذا السبب تأثرت ليبيا مرة أخرى بأحداث الأزمة المالية العالمية (2007-2009م) الأمر الذي دعا إلى تبني الدولة سياسات اقتصادية مختلفة، والتي استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسات مالية تقييدية لخفض الإنفاق العام[1].

- **الفترة من (2011 – 2017م):**

بالنسبة لهذه الفترة فقد جاء بتقرير صندوق النقد الدولي[2]: "إن ليبيا تمر بمنعطف تاريخي، وتواجه السلطات تحدياً مزدوجاً يتمثل في تحقيق استقرار الاقتصاد وتلبية طموحات الثورة. وتتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، وإعادة الحالة الأمنية إلى وضعها الطبيعي، وتحقيق انضباط الموازنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الاقتصادي الكلي". وعلى الرغم من أن ليبيا تستطيع تحمل مستويات مرتفعة من النفقات الجارية في فترات التحول، فإن الزيادة في الأجور وتناقص الدعم في الوقت الراهن، يعمل على إضعاف هوامش الأمان في السياسات المالية العامة المتبعة حالياً، وتضعف آفاق استمرارية الأوضاع كما هي، ويتعين وفقا لذلك أن تقوم ليبيا في المدى المتوسط بمعالجة مسائل كثيرة تشمل بناء القدرات وتحسين جودة التعليم وإعادة تشييد البنية التحتية وتطوير الأسواق المالية وخفض الاعتماد على النفط ووضع شبكة أمان اجتماعي تتسم بكفاءة أعلى من ذي قبل[3].

ب-الخطط الاقتصادية والبرامج الاستثمارية في الاقتصاد الليبي:

بالنسبة **لدولة ليبيا** كنموذج للدول النامية لابدّ أن تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الاجتماعي أو الصناعي أو الصحي أو التعليمي....الخ للاستفادة منها في النهوض اقتصادياً وضمان مستقبل الأجيال القادمة من الواقع الاقتصادي الريعي إلى نموذج يحقق الاستقرار الاقتصادي فقد مرت ليبيا بالعديد من المحاولات التخطيطية خلال فترات الاستقرار السياسي فندرج مشروعات الخطط كالتالي :

- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986 – 1990م): حيث تم تخصيص مبلغ يقدر بنحو 10.9 مليار دينار لتنفيذ الخطة، وأخفقت الدولة الليبية في تنفيذ الخطة بسبب تقلب إيرادات النفط وإعطاء الأولوية لتنفيذ التزامات المنعقد عليه في المشروعات التنموية واستكمال الخطط السابقة[4].

([1])هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضين : ملامح سياسات استقرار"، الدراسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، **صندوق النقد العربي**، (2012)، ص ص 13 - 14

([2]) صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. **ليبيا – زيارة خبراء الصندوق "بيان ختامي"**، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 4 مايو 2012) ص 2.

(3) ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير السنوي 2014**، (طرابلس: ابريل 2015)، ص 59.

([4]) إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962، 1998"، **مجلس التخطيط العام**، وزارة التخطيط، طرابلس، 1999، ص87.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- البرنامج الثاني لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي كان خلال الفترة (1991-1995م): حيث فشلت الدولة الليبية في تنفيذ الخطة بل عملت أيضاً على تصفية الالتزامات السابقة واستكمال المشروعات الجارية[1].
- البرنامج الاستثماري الثلاثي (1995 – 1996م): هو برنامج تمهيدي لإعداد خطة واستمرت الدولة الليبية في الاهتمام بتسديد التزاماته التعاقدية التي بلغت نحو 2470.9 مليون دينارليبي مقارنة بنحو 2210 مليون دينار ليبي عند الانتهاء من البرنامج[2] مع ما تملك ليبيا من موارد طبيعية هائلة لا تملكها دولة ماليزيا وعليه فإنّ تجربة ماليزيا التنموية أصبحت نموذجاً يحتذى به لكل من الدول النامية.

جدول (4) نظرة مقارنة على معدلات الاستقرار الاقتصادي الماليزي والليبي[3]

بيان المعدل	الاقتصاد الماليزي2010	الاقتصاد الليبي 2010
إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	222 مليار دولار	74.77 مليار دولاربالأسعار الجارية
معدل النمو الاقتصادي	%8.5	%5.02
معدل التضخم	%2.8	%2.80
معدل البطالة	%9.2	%18.62
الصادرات من السلع والخدمات	84.5 مليار دولارمنها 2% من الصادرات العالمية	49.05 مليار دولار بالأسعار الجارية
الواردات من السلع والخدمات	65.5 مليار دولار	17.67 مليار دولار
فائض/عجز الميزان التجاري	19 مليار دولار	(31.38) مليار دولار

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي،وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، https://data.oecd.org. https://data.wordbank.org

يلاحظ من الجدول (4) ان معدلات الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الماليزي افضل من الاقتصاد الليبي خاصة في ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بالرغم من توافر الامكانات المالية لدى ليبيا.

رابعاً:الدروس المستفادة والمقترحات:

(1) إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)"، **مجلس التخطيط العام**، وزارة التخطيط، طرابلس، 2001، ص ص21-25.

(2) الجدير بالذكر: أن ليبيا تخلت عن الخطط الاقتصادية في عام 1986، وركزت على البرامج الاستثمارية المحدودة وذلك بسبب الحصار الاقتصادي والانخفاض أسعار البترول وتغير نظام الدولة من جمهوري الي جماهيري يعتمد مبدأ الاشتراكية. لهذا السبب فقد اهتم البحث بتقسيم الفترة البحثية ومقارنتها بما يحقق أهداف البحث ودراسة تلك الفترة بشكل من التفصيل. للمزيد من التفاصيل انظر :

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية 2007، ص ص46-47.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية 2008، ص ص56-57.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية 2009، ص ص53-54.

(3) الجدير بالذكر : انه تم استثناء اعوام عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

أ- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية :

هناك العديد من الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها:

1- في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.

2- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.

3- الاعتماد علي الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعى.

4- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصادات المشاركة بما يؤدى إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولى.

5- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشرى فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجنى ثمارها.

6- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة علي أدائها.

7- أن تتوزع التنمية علي مستوى الدولة بالكامل دون القصور علي مناطق وأهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكانى والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل فلا بد من نشر ثمار التنمية لكل المناطق.

8- التأكيد علي البعد الزمنى من حيث استيعاب التقدم التكنولوجى، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات سوف تزول مع الوقت في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.

ولعل التجربة الماليزية أوضحت مدى أهمية العنصر البشرى في تحقيق التنمية في ماليزيا في نفس الوقت الذى أهملت في النماذج العربية للأسباب الآتية:

1- وجود نظرة تقليدية تسيطر علي بعض ادارات الموارد البشرية التى ما زالت تعتقد أن دورها هو مجرد إدارة المستندات والأوراق الخاصة بالعاملين داخل المؤسسة.

2- وجود نظرة تنم عن عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشرى ضمن منظومة أي عملية انتاجية سواء علي المستوى الجزئي أو الكلي.

3- ضعف المخصصات المالية لإدارات الموارد البشرية خاصة في أداء دورها في التدريب.

4- ما زالت هناك مؤسسات تعتقد أن استثمار العنصر البشرى يمثل عبئا إضافياً علي المؤسسة، لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة.

5- أن الموارد البشرية هي ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما تم الارتقاء بمهاراتها، أدى ذلك إلى المساهمة في التقدم الاقتصادى.

6- أن التدريب والتحفيز للموظف يجعله أكثر إبداعاً، وبالتالى تتفتق في ذهنه حلول لأى مشكلات يواجهها، وتكون لديه دائما قدرة علي مواكبة أى تطورات وتغييرات في أنظمة المؤسسة التى يعمل فيها، وليس مقاومتها.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

7- أن الشركات في الدول الغربية تستثمر بكثافة في العنصر البشرى الذى يستطيع إيجاد حلول إبداعية في مجال الإنتاج. وجاء ذلك ضمن اهتمام عالمى بدأ منذ تسعينات القرن العشرين الماضي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة كقاطرة للتقدم الاقتصادى للمجتمعات.

ب- مقترحات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

تنبثق مقترحات تعزيز الاستقرار الاقتصادي في ليبيا من خلال الدروس المستفادة من التجربة الماليزية من جهة، ومن خلال واقع وظروف الاقتصاد الليبي من جهة أخرى وذلك على النحو التالي:

في مجال التخطيط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من التركيز علي ما يلى:

1- ولاء راسخ لدى الشعب تجاه الوطن والمواطنين بما يسأهم في إرساء النهضة والثقافة والتحرر كمجتمع تحكمه قوة الإدارة والأخلاق الحميدة والقيم.

2- سيادة العدالة الاقتصادية وإزالة الفوارق القائمة علي أسس عرقية أو دينية.

3- سيادة الرفاهية الاقتصادية لكافة الفئات الاجتماعية.

4- تعزيز القدرات الذاتية للمجتمع الليبي وتوفير الثقة الكاملة بقدرته علي إنجاز الأفضل داخليا وخارجيا.

5- سيادة الديمقراطية التى تتناسب والتركيبة السكانية للشعب الليبي.

6- الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الإبداع والابتكار التقنى بما يؤهله لاحتلال مكانه مرموقة علي الخريطة التكنولوجية العالية.

7- تبنى استراتيجية الإحلال محل الورادات، حيث لابد أن ينتقل الاقتصاد الليبي من اقتصاد متخلف يعتمد علي تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعا متميزا.

8- تشجيع الصناعات التصديرية.

9- التركيز علي التطوير والتحديث التقنى، وتنمية رأس المال البشرى من خلال تحسين هيكل المهارات لدى قوى العمل.

10- تحفيز القطاع الخاص للقيام بأفضل الممارسات في عملية التصنيع والتصدير لتوفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل خطط التنمية.

المراجع :

أ- المراجع العربية:

- زياد أبو فحم، "دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، مؤسسة الثقافة للنشر،الامارات العربية المتحدة، (2008).
- سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 6و9، القاهرة، ربيع (2015).
- عبد الرحيم عبد الواحد، "مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية"،الطبعة الأولى، دار الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، (2003).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

- عبدالحافظ الصـــاوى، "قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، مجلة الوعى الإســـلامي، الكويت، العدد 451، (2002).
- عبدالمطلب عبدالحميد، "نماذج تنموية معاصـــرة –النموذج التنموي الماليزي – النموذج التنموي الصـــيني – النموذج التنموي التركي – النموذج التنموي المكســـيكى – النموذج التنموي المصـــري والبحث عن نموذج تنموي جديد بعد ثورة 25 يناير 2011"، الطبعة الأولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013).
- علي أحمد درج،"التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، مجلة جامعة بابل – العلوم الصـرفة والتطبيقية، مجلد 23، العدد 3،العراق، (2015) .
- عمرو محي الـدين،"أزمـة النمور الآســـيويـة – الجـذور والآليـات والـدروس المســـتفـادة"، الطبعـة الاولي، دارالشروق،القاهرة،(2000).
- محمد سـعيد بسيوني الجراوني، "محددات الاستثمار في مصـر في الفترة من 1975-1997"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، (2002).
- هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضين : ملامح سياسات استقرار"، الدراسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، (2012).
- يوسف محمود وآخرون، الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد 1، جامعة تشرين، (2008).

- **الجهات العامة ومصادر البيانات:**

- إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)"، مجلس التخطيط العام، وزارة التخطيط، طرابلس،(2001).
- إدارة الخطط والبرامج، "المؤشـرات الاقتصـادية والاجتماعية خلال الفترة 1962، 1998"، مجلس التخطيط العام، وزارة التخطيط، طرابلس، (1999).
- بيانات الحســـابات القومية للبنك الدولي،وبيانات الحســـابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- https://data.oecd.org
- https://data.wordbank.org
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي 2014، (طرابلس: ابريل 2015).
- صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الإحصائي، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2 مارس، 2006).
- صـــندوق النقد الدولي، قضـــية مختارة. ليبيا – زيارة خبراء الصـــندوق "بيان ختامي"، (ليبيا: إدارة الشـــرق الأوسط وآسيا الوسطى، 4 مايو 2012) .
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية ،(2009).

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية،(2008).
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية ،(2007).
- الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي ،www.mida.gov.my.

ب–المراجع الاجنبية:

- Kassim, Salina H., M. Shabri Abd Majid, and Rosylin Mohd Yusof. "Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: Evidence from Malaysia." Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 30.(1) (2009) .
- Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor. "Relationship between national product and Malaysian government development expenditure: Wagner's law validity application." International Journal of Business and Management, Vol.13, No.8, (2018).
- Kaleem, Ahmad. "Modeling monetary stability under dual banking system: the case of Malaysia." International Journal of Islamic Financial Services ,vol 2.No 1 (2000).

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

The role of the Malaysian experience in achieving economic stability

Ali Mansour Attia
Lecturuer of economie and politics , Agdabia univerity, libia

Abstract

The research mainly interested in analyzing the role of the Malaysian experience in achieving economic stability, by defining a theoretical formulation of the relationship between Malaysian planning - and monitoring the steps of the experiment - that contributed to achieving and strengthening economic stability, and drawing lessons learned from it. The research used the comparative approach by showing the reality of the Malaysian and Libyan economy before and after the experience of development and the possibility of benefiting from it. The research reached in light of the results of the Malaysian experience that, although Libya relied on the planning system to achieve the goals of economic stability, it suffers from many shortcomings, whether through its dependence on the income of energy exports, or through its administration, which considers it merely one of the treasury accounts and does not follow any One of the standards of governance, which does not allow the optimal use of its resources in a way that allows them to double. Perhaps the Malaysian experience that focused on spending in the field of human energy and planning method that is completely different from the previous model - Libya - in which the financial resources are available, it is necessary to complement each other and this axis Interesting lessons learned from the Malaysian experience.